مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **26 أيلول/سبتمبر 2018، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش**

(الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك؛ والساعة السابعة مساءً بتوقيت جنيف؛ والساعة الثامنة مساءً بتوقيت نيروبي؛ والساعة العاشرة والنصف مساءً بتوقيت دلهي؛ والساعة الثانية من صباح يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2018/25*
Arabic
Original: English

الأونكتاد: الحروب التجارية أعراض أزمة اقتصادية أشد وطأة

جنيف، ٢٦ *أيلول/سبتمبر ٢٠١٨* – لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً بعد مرور عقد من الزمن على الأزمة المالية التي شهدها العالم في عام 2008، فالحروب التجارية ما هي إلا أعراض ضائقة اقتصادية أشد وطأة، وفقاً لما جاء في منشور الأونكتاد المعنون *"تقرير التجارة والتنمية لعام 2018: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة"* .

ويفيد التقرير بأن النمو ما زال هشاً وأن أداء العديد من البلدان ما زال دون إمكاناتها، على الرغم من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي منذ مطلع عام ٢٠١٧. ولا يُرجح أن يتغير هذا الوضع خلال العام الحالي (انظر الجدول).

وقال موخيسا كيتوبي، الأمين العام للأونكتاد إن "الضغوط تثقل كاهل الاقتصاد العالمي من جديد". "وتتمحور الضغوط الحالية حول ارتفاع التعريفات الجمركية وتقلب التدفقات المالية، بيد أن هذه الأخطار التي تهدد الاستقرار العالمي يكمن وراءها إخفاق أكبر منذ عام 2008، ألا وهو الإخفاق في معالجة الاختلالات وأوجه عدم المساواة السائدة في عالمنا المتسم بعولمته المفرطة".

ويحلل *تقرير التجارة والتنمية* السنوي الاتجاهات الاقتصادية الحالية وقضايا السياسة العامة الدولية ويقترح حلولاً لمعالجتها. ويبحث تقرير عام ٢٠١٨ تركُّز السلطة الاقتصادية في يد قِلة من الشركات الدولية الكبرى ومدى تأثير ذلك في قدرة البلدان النامية على الاستفادة من مشاركتها في النظام التجاري الدولي وعلى جني مكاسب من التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

ويذكر التقرير أن العديد من البلدان المتقدمة تخلت، منذ عام 2008، عن مصادر النمو المحلية على حساب المصادر الخارجية، ولا سيما مع تحول منطقة اليورو من منطقة عجز إلى منطقة فائض (الشكل ١). غير أن الاعتماد على المصادر الخارجية لا يمكن

* **للاتصال بالأونكتاد:** UNCTAD Communications and Information Unit, 41 22 917 58 28, 41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press.
للحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي:
http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

أن ينجح إلا بالاستفادة من الطلب المحلي في البلدان الأخرى، ويعتمد عدد كبير جداً من البلدان التي تعول على الطلب المحلي على مزيج من الديون المرتفعة وفقاعات الأصول بدلاً من زيادة الأجور (الشكل ٢). وفي كلتا الحالتين، يعرقل مسيرةَ النمو خطرُ عدم الاستقرار المالي الذي أضحى ماثلاً أكثر من أي وقت مضى.

ويشير التقرير إلى أن أداء الاقتصادات الناشئة الكبرى تحسن هذا العام وأنه يمكن لمصدّري السلع الأساسية أن يتوقعوا حدوث تحسن في ظل بقاء الأسعار على ارتفاعها. وباستثناء الاتحاد الروسي، يعتمد النمو في بلدان مجموعة بريكس الأربعة الأخرى، أي البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا، اعتماداً شديداً على الطلب المحلي.

غير أن الأمر ليس كذلك في العديد من الاقتصادات الناشئة الأخرى. فمع تزايد مخاطر الخسارة واتساع رقعة التصدع المالي في عدد من البلدان، يرى التقرير أن غيوم العاصفة الاقتصادية بدأت تخيّم على الأفق. فقد ارتفعت أرصدة الديون بنسبة 50 في المائة عما كانت عليه في وقت الأزمة لتصل إلى 250 تريليون دولار حالياً، أي بما يفوق حجم الاقتصاد العالمي بثلاثة أضعاف. وقد أدت زيادة الدين الخاص، ولا سيما دين الشركات، إلى ارتفاع كبير في نسبة الاقتراض، غير أنها لم تحفز الاستثمار التجاري، مما أوجد فجوة تنذر بالخطر في المستقبل (الشكل ٣).

ورغم أن البلدان المتقدمة لم تفعل ما فيه الكفاية لإعادة الاقتصاد العالمي إلى توازنه، فإن هناك مخاوف من أن يؤدي "تطبيع" السياسات النقدية إلى انتقال الصدمات الجديدة إلى جميع أرجاء سوق رأس المال وسوق العملات، إذ تشير التوقعات مسبقاً إلى إمكانية امتداد الحلقة الاقتصادية المفرغة إلى مزيد من الاقتصادات الهشة (الشكل ٤).

وقال ريتشارد كوزل – رايت، المعدّ الرئيسي للتقرير، إن "ما لوحظ على الصعيد العالمي من ارتفاع في مستويات الاستدانة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتزايد أوجه عدم المساواة". "وهذا الارتباط ناشئ عن تزايد ثقل الأسواق المالية وتأثيرها، وهي سمة مميزة للعولمة المفرطة".

ولا تزال الشركات الكبرى تهيمن على التجارة العالمية من خلال تنظيم سلاسل القيمة العالمية والتحكم فيها، إذ يستأثر ما نسبته 1 في المائة من شركات التصدير الكبرى في كل بلد بأكثر من نصف صادراته، في المتوسط.

وقد ساهم انتشار هذه السلاسل في النمو السريع الذي شهدته التجارة منذ منتصف تسعينات القرن المنصرم حتى أزمة 2008 المالية، والذي سُجلت أسرع وتيرة له في البلدان النامية، بما في ذلك زيادة التبادل التجاري فيما بينها.

غير أن التقرير يبين أن البلدان اضطرت إلى تكثيف التبادل التجاري فيما بينها لكي تحافظ على نفس معدل نمو الانتاج على ماكان عليه، وأن هذا التبادل التجاري غير متكافئ في معظمه نظراً إلى ترجيح كفة مكاسب الشركات الرائدة الكبرى من خلال زيادة تركز السوق في يدها وزيادة تحكمها في الأصول غير المادية.

ويوثق التقرير تراجعاً عاماً في حصة القيمة المضافة من أنشطة الصناعات التحويلية في هذه السلاسل، ما عدا في الصين، وارتفاعاً في حصة أنشطة ما قبل الإنتاج وما بعده؛ وقد أثرت العائدات التي جنتها الشركات على طرفي سلسلة القيمة هاتين تأثيراً واضحاً على توزيع الدخل في جميع البلدان. ويقول ريتشارد كوزل – رايت إن "ظاهرة الشركات الكبرى الشهيرة ظاهرة عالمية وأن استراتيجياتها القائمة على السعي وراء الريع هي استراتيجيات عابرة للحدود".

وبصرف النظر عما إذا كان ما شهدته الآونة الأخيرة من تبار في زيادة التعريفات الجمركية يعد بمثابة حرب تجارية أم لا، فإنه سيُخل بنظام تجاري متمحور بشكل متزايد حول سلاسل القيمة، رغم أن النمو التجاري في عام 2018 سيكون، على الأرجح، مماثلاً لما كان عليه في عام 2017.

غير أن التقرير يشير إلى أن نتائج أي تصعيد خطير يمكن أن تؤدي إلى مزيد من العواقب الوخيمة في الأجل المتوسط، من خلال ازدياد حدة عدم اليقين وانخفاض الاستثمار. ويمكن أن تكون هذه العواقب وخيمة للغاية بالنسبة للبلدان التي تواجه أصلاً ضائقة مالية.

وعلاوة على ذلك، ولأن التعريفات الجمركية تُغير ربحية الشـــركات في القطاعات القابلة للتداول، فإنها تؤثر على توزيع الدخل وعلى الطلب بطرق لا بد من تقييمها تقييماً دقيقاً. ويتضمن التقرير توقعات تسلط الضوء على المخاطر المحتملة ويخلص إلى أن "بعد عقود لم تعرف فيها 'التجارة الحرة' حدوداً، سـيكون من المؤسـف المغالاة في اتباع النموذج النقيض لذلك، أي شـن حرب على التجارة باستخدام التعريفات الجمركية، بدلاً من النظر في ما يمكن أن تفعله الحكومات، من خلال تنسيق السياسات العامة العالمية، للحيلولة دون استمرار تدهور توزيع الدخل والعمالة، وهما السببان الجذريان للأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة".

ويقول التقرير إن العولمة المفرطة لم توجد عالماً الكُل فيه رابح. ولا يتمثل رد الفعل السـليم في اللجوء إلى النزعة القومية من منطلق الحنين إلى الماضي ولا في مضاعفة دعم التجارة الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، اثبتت التجارة الحرة أنها وسيلة تمويه إيديولوجي أدت إلى تضييق حيز السياسات العامة وإلى إزالة الضوابط التي تكفل حماية العمال والمشاريع التجارية الصغيرة، مع أنها تحمي نزعات الشركات الكبرى إلى السعي وراء الريع.

ويشـير التقرير إلى أن الحروب التجارية هي، في الواقع، أحد أعراض تضـعضـع النظام الاقتصـادي والبنية المتعددة الأطراف، أما العلة، فتكمن في الحلقة المفرغة التي يؤدي إليها الاستقطاب السياسي الذي تمارسه الشركات وتزايد أوجه عدم المساواة، والتي يُستخدم فيها المال لكسب السلطة السياسية، وتُستخدم فيها السلطة السياسية لكسب المال.

وقال موخيسـا كيتويي إن "الضـغوط القديمة والجديدة تثقل كاهل النظام المتعدد الأطراف. ففي عالمنا المترابط، لا توفر الحلول القائمة على الانغلاق على الذات سـبيلاً يكفل المضـي قدماً؛ وتكمُن الصـعوبة في إيجاد السـبل الكفيلة بجعل النظام المتعدد الأطراف يؤدي عمله بنجاح".

ولتجنب تكرار الأخطاء التي ارتكبت في ثلاثينات القرن المنصـرم، يقترح الأونكتاد العودة إلى ميثاق هافانا الذي كان بمثابة أول محاولة لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف خاضع لضوابط. ويعني القيام بذلك التصدي لكثير من التحديات الجديدة التي تتطلب تعاوناً دولياً فعالاً، وهي تحديات لم تألفها الأطراف التي وقعت على الميثاق في عام ١٩٤٨.

وعلى أقل تقدير، الأولوية يجب أن تكون لثلاثة إجراءات، هي: ربط المناقشـات والمفاوضـات التجارية بالتزام بتحقيق العمالة الكاملة وبزيادة الأجور، وتنظيم سلوك الشركات المجحف، وضمان إفساح حيز كاف في مجال السياسات العامة يكفل للبلدان إمكانية تنظيم اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

نمو الناتج العالمي، 1991–2018

(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

البلد أو المنطقة	*1991-2000* (أ)	*2001-2007* (أ)	*2008-٢٠١٠* (أ)	*2011-2016* (أ)	٢٠١٧	*2018* (ب)
العالم	**٢,٨**	**٣,٥**	**١,1**	**٢,٧**	**٣,١**	**٣,١**
البلدان المتقدمة	**٢,٦**	**٢,3**	**٠,7–**	**١,٦**	**٢,٣**	**٢,١**
اليابان	١,٣	١,4	1,3–	١,1	١,٧	٠,٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٦	٢,7	0.5–	٢,١	٢,٣	٢,٧
الاتحاد الأوروبي (28 بلداً)	٢,٢	٢,٢	1.0–	١,2	٢,٥	٢,٠
منطقة اليورو	٢,١	١,٩	1.1–	٠,8	٢,٥	١,٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٢,٧	٢,7	1.4–	٢,2	١,٨	١,٢
الاقتصادات التي تمر بمرحة انتقالية	**4.9–**	**٧,٢**	**0.2**	**١,4**	**٢,١**	**٢,٢**
الاتحاد الروسي	4.7–	٦,٨	0.4–	١,0	١,٥	١,٧
البلدان النامية	**٤,٨**	**٦,2**	**٥,0**	**٤,7**	**٤,٤**	**٤,٦**
أفريقيا	٢,٦	٥,٨	٤,6	٣,2	٣,٠	٣,٥
جنوب افريقيا	٢,١	٤,3	١,2	١,٩	١,٢	١,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣,١	٣,6	٢,2	١,٦	١,١	١,٧
المكسيك	٣,٢	٢,٢	0.3–	٢,8	٢,٣	٢,١
البرازيل	٢,٨	٣,5	3.7	٠,5	١,٠	١,٤
آسيا	٦,٣	٧,4	٦,2	5.9	٥,٥	٥,٥
الصين	١٠,٦	١٠,7	٩,8	٧,6	٦,٩	٦,٧
الهند	٦,٠	٧,4	٧,1	٦,5	٦,٢	٧,٠

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية، *والحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم: معلومات مستكملة حتى منتصف عام 2018*؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وصندوق النقد الدولي؛ وقاعدة البيانات القُطرية التابعة لوحدة المعلومات الاقتصادية لمجلة الإيكونومست؛ ومرصد البيانات العالمية التابع لمصرف JP Morgan؛ ومصادر وطنية. تُحسب المجاميع القطرية استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2012.

(أ) المتوسط.

(ب) التوقعات.

الشكل 1

ميزان الحساب الجاري للصين واليابان ومنطقة اليورو، الفترة 2000–2017

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

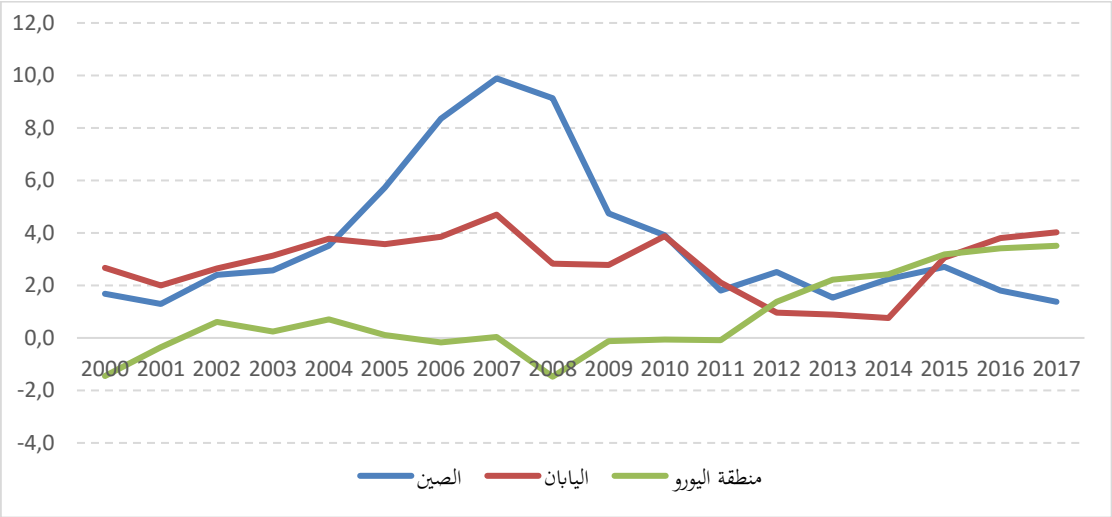

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من *تقرير التجارة والتنمية لعام 2018*.

الشكل ٢

ارتفاع قيمة سوق الأسهم وزيادات القيمة الاسمية للأجور، بلدان مختارة، الفترة 2009–2015

(التغير بالنسبة المئوية)

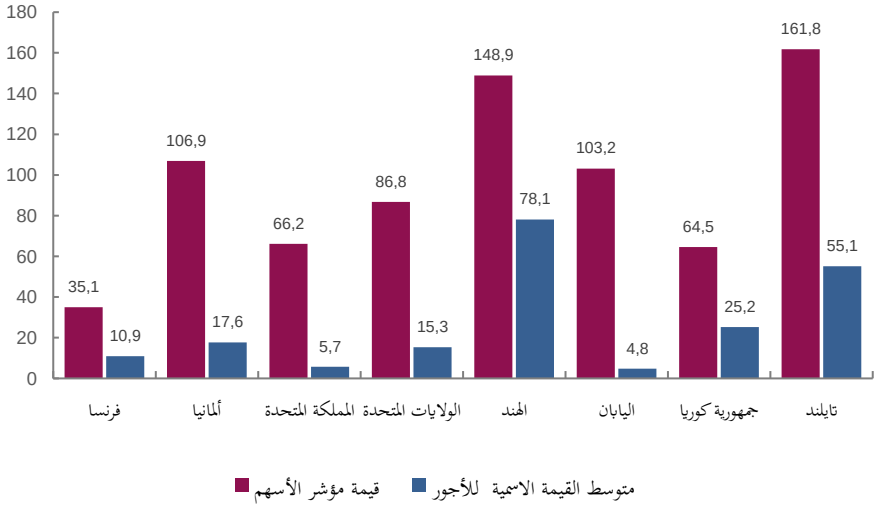

المصدر: تقرير التجارة والتنمية لعام 2018.

ملاحظة: تتيح البيانات المتاحة عن القيمة الاسمية للأجور إجراء مقارنات حتى نهاية عام 2015 فقط.

الشكل ٣

معدلات نمو ديون الشركات الخاصة ورأس المال السهمي الخاص في (أ) الاقتصادات المتقدمة و(ب) أسواق ناشئة مختارة، 2015–2008

(أ)

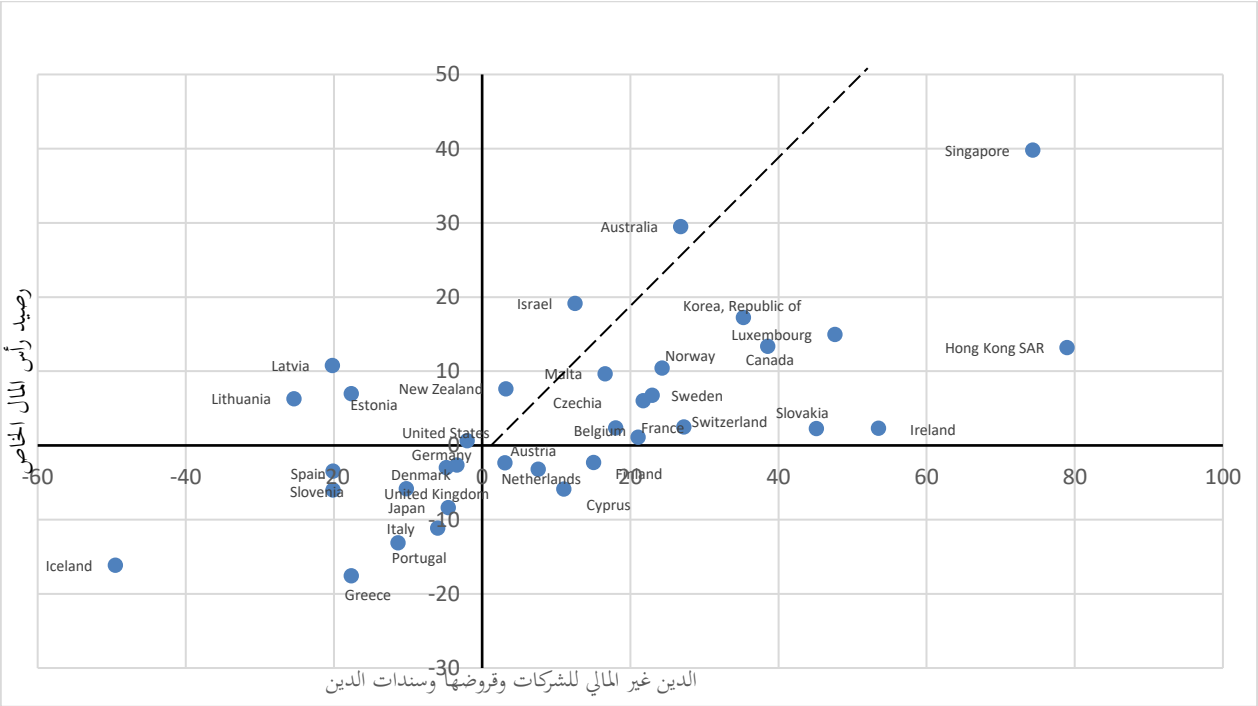

(ب)

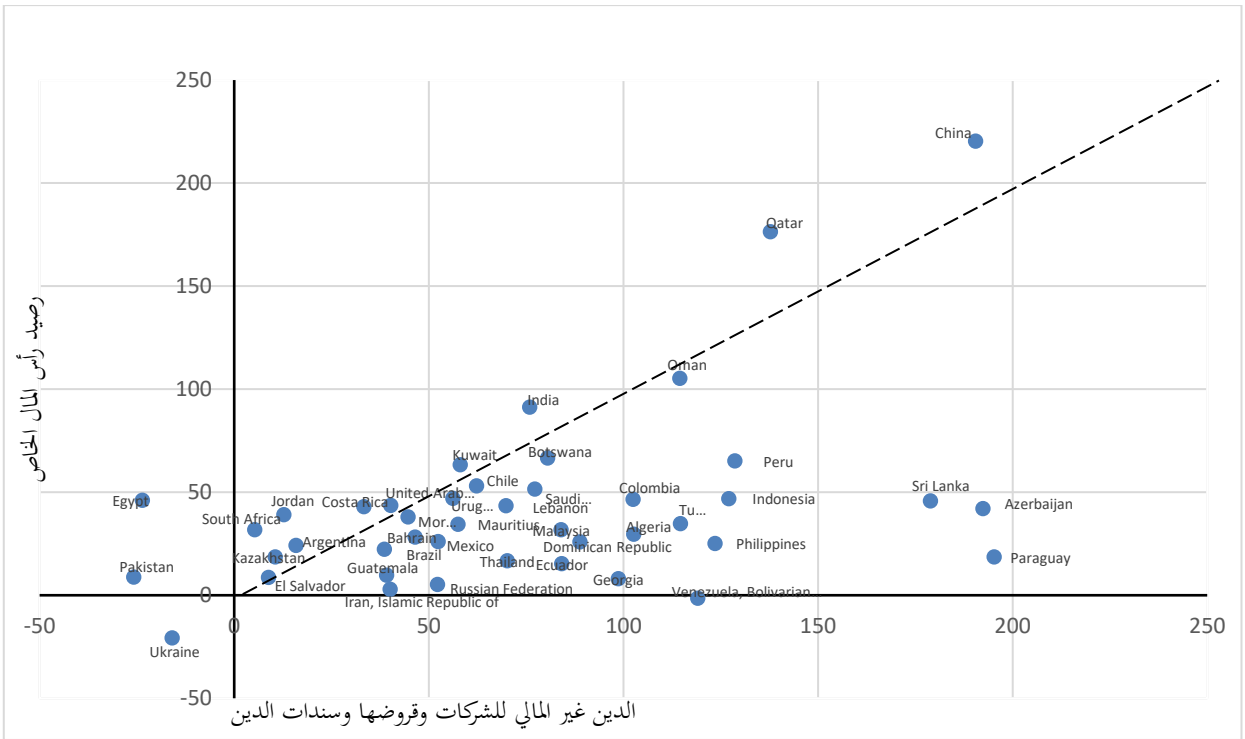

المصدر :حسابات أمانة الأونكتاد ، استناداً علي قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بـــالديون العالمية ومجموعة بياناته الخاصة بالاستثمار ورأس المال.

الشكل ٤

أسعار صرف دولار الولايات المتحدة، ١ كانون الثاني/يناير – ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨

(التغير بالنسبة المئوية)

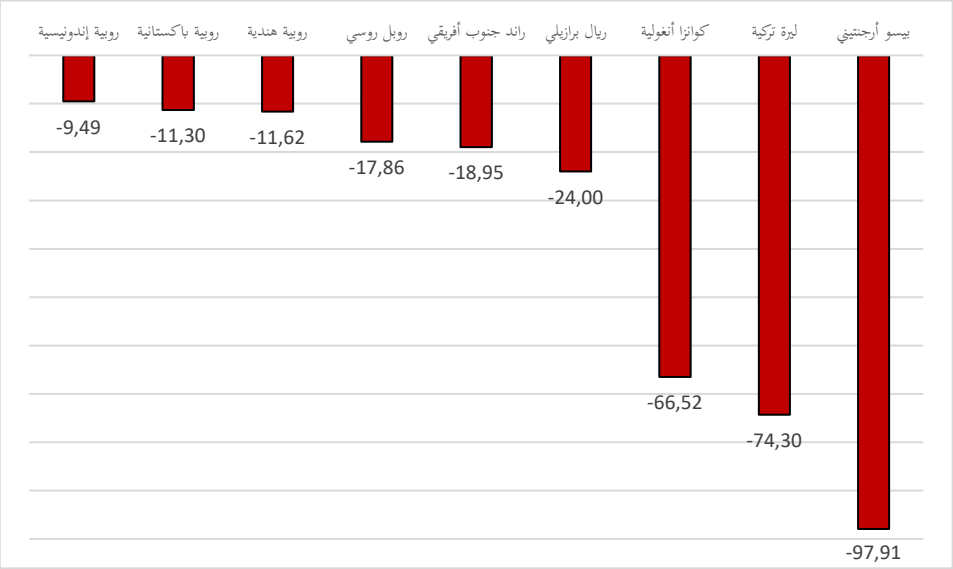

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من *تقرير التجارة والتنمية لعام 2018*.

ملاحظة: تشير البيانات إلى أسعار الصرف الاسمية الآنية في نهاية تلك الفترة.

*** ** ***